مركزية سيناء في التفكير الإستراتيجي الإسرائيلي

أحمد الغريب
باحث سياسي

ملخص

تواظب جهات أمنية إسرائيلية على تكرار مصطلح "سيناء أخطر مكان في العالم"، وتعيد وسائل الإعلام الإسرائيلية والغربية هذه المقولة، وتعمل على توظيفها من بعدها بشكل تلقائي، حتى إن بعض وسائل الإعلام العربية باتت تستخدم هذا المصطلح من دون العودة إلى أي مرجع أمني عربي أو مصري لتأكيد أو نفي هذه المعلومة، فضلًا عن ذلك منحت الدولة العبرية ذاتها الحق في الحديث عن سيناء بشكل دائم ومتكرر، وهذا يجعل قدرًا من التشكك في ماهية الاهتمام الإسرائيلي بسيناء ومركزية تلك المنطقة المهمّة في الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي والغربي على حد سواء، مما يخدم معه التطلعات الإسرائيلية بغض النظر عن تبعية سيناء لمصر. هذا المقال يعرض ملامح تزايد الاهتمام الإسرائيلي بسيناء من قبل ثورة 25 يناير 2011 وصولًا إلى مرحلة ما بعد عزل الرئيس محمد مرسي في الثالث من يوليو 2013، وذلك من خلال تحليل ما ورد من تصريحات وتقارير ودراسات وندوات عقدتها صفوة مراكز التفكير الإسرائيلية والغربية على مدار ثلاث السنوات الأخيرة.

مع تصاعد وتيرة نشاط الفصائل الفلسطينية ضد قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي، وتزايد عمليات تهريب الوسائل القتالية بمختلف أنواعها من سيناء المصرية- تعالت الأصوات داخل الدولة العبرية بوجوب لفت الانتباه لتحول سيناء إلى ساحة خلفية لوجيستية لدعم النشاط الفلسطيني ضد إسرائيل، ووجوب الضغط على الجانب المصري لضبط الأوضاع هناك، قبل انفلات وشيك ينذر بتغير في طريقة التعامل الإسرائيلي مع الأمور في هذه المنطقة.

مرحلة ما قبل 25 يناير

تميزت الفترة التي سبقت ثورة 25 يناير في مصر والإطاحة بالرئيس الأسبق حسني مبارك بحراك واسع من جانب فصائل المقاومة الفلسطينية، وأبرزها حركة المقاومة الإسلامية حماس وحركة الجهاد الإسلامي

رؤية تركية
2014 - 12
160 - 141

وألوية الناصر صلاح الدين... وغيرها من فصائل المقاومة التي سعت بقدر الإمكان لاستنزاف الجانب الإسرائيلي، وتكبيده خسائر في العتاد والأرواح، فضلًا عن عملية خطف الجندي جلعاد شاليط، وإخفائه في مكان غير معلوم تردّ في بعض الأحيان أنه داخل سيناء، ودفع هذا الحراك الجيش الإسرائيلي لتنفيذ عملية عسكرية في صيف عام 2009، على قطاع غزة عرفت باسم عملية "الرصاص المصبوب"، لكن الحراك الفلسطيني المقاوم لم يتوقف وإن كان قد قلّ، في محاولة لتدارك ما لحق بالقطاع من خسائر.

بالتزامن مع حالة الحراك المقاوم الفلسطيني كانت سيناء تشهد من آن لآخر نشاطًا نوعيًّا لما يعرف بفصائل السلفية الجهادية، مستهدفًا السائحين الإسرائيليين في سيناء، نفذه تنظيم التوحيد والجهاد، والجهاد السلفي الجهادي، وكان آخره متمثلًا في تفجيرات منتجع دهب عام 2006، ثم تراجعت هذه العمليات حتى عاودت الظهور مرة أخرى مع ثورة 25 يناير، وتزامن هذا الحراك الموجه للداخل في سيناء مع حديث إسرائيلي عن تنفيذ عمليات إطلاق صواريخ من داخل سيناء على مدينة إيلات في مناسبات عدة أهمها في شهر مارس 2010(1).

مع هذا الحراك وذاك برز الاهتمام الإسرائيلي بتطورات الأوضاع في سيناء، ومحاولة تسليط الضوء عليه على أنه خطر يهدد الأمن القومي للدولة العبرية، ساعيًا قدر الإمكان إلى تعظيم ما يحدث بشكل دائم ومتلاحق، سعيًا لكسب التعاطف الدولي، وتحقيقًا لأي قدر من المكاسب من وراء هذا، وشكلت سيناء وما تشهده من تطورات ركيزة أساسية في تفكير النخبة الأمنية والسياسية في إسرائيل، ثم لحق به التناول البحثي المنصب على تعظيم الخطر القادم من سيناء على حد وصف العديد من القادة والباحثين، خاصة ذوو الخلفية الأمنية والعسكرية منهم.

في حينه تصاعد الحديث الإسرائيلي عن وجوب مطالبة مصر باتخاذ اللازم، لضبط الأوضاع بالتزامن مع عمل إسرائيل على جمع المعلومات الاستخباراتية بهدف إحباط

أي عمـل يخطط له مسـتقبلًا. لكن هذا الأمر يظل كذلك في يد مصر، في محاولة للإيحاء بأن إسرائيل تقدم النصح والإرشاد ليس إلا، ولا تتدخل بشـكل مباشر في سيناء حتى لا يكون ذلـك سـببًا في توجيـه انتقـادات مـن جانب الـرأي العام المـصري لنظام الرئيـس مبارك، بتهاونـه مع الإسرائيليين في هـذا الصدد على اعتبار أن سـيناء وما يحدث فيها شأن مصري داخـلي يتعلـق بأمنهـا القومـي وحدهـا دون غيرها(2).

تبع ذلـك اهتمام أمنـي إسرائيلي بسـيناء، بالانتقـال مـن مرحلـة تسـليط الضـوء عـلى المشـكلة إلى مرحلـة وجـوب التـصرف والعمـل، عبر عنه في حينه العقيد الاحتياطي بالجيـش الإسرائيـلي "يعقـوب عميـدرور" بقولـه: " إن السـلطات المصريـة تعلـم أن سـيناء يوجد فيها عناصر من تنظيمات الجهاد العالمي، فهي تسـتغل وعورة المنطقة، وتعمل عـلى نـشر الفكـر الراديكالي المتطرف وسـط البـدو، وعلى الرغم من التحركات التي تقوم بهـا مصر فإن قدرتهم على إحـراز شيء يذكر تظل محدودة، وهـذا الأمر يدفع إسرائيل كي تـدرك جيدًا أنهـا تقع ضمن خريطـة أهداف الجهـاد العالمـي، ولهذا فإنه يجب أن نتسـاءل: هل قمنا بالاسـتعداد لذلـك، خاصة أن هذه الأمـور وغيرها تلزم إسرائيـل الآن بالبحث عـن السـبل الكفيلـة بالتقليل من حـدة هذه المخاطر وتقليل أضرارها؟"(3).

انتقلـت إسرائيـل في حينـه مـن مرحلـة التصريحـات المنفـردة عـلى لسـان قادتهـا العسـكريين والأمنيـين إلى مرحلـة إبـراز ما تشـهده سيناء من تطورات في مجموعة تقارير ودراسات سعت لتحليل الموقف والتشكيك في قـدرات الجانب المـصري، وتعظيم الخطر القادم من سـيناء، فضلًا عن مسـاعدة صانع القـرار في الدولـة العبريـة على اتخـاذ موقف واضـح مما يحدث هنـاك، ومنه مـا كتبه محلل الشـؤون العربيـة "يـوني بـن مناحيـم" وعبر عنـه بقوله: "لا بد أن نعرف حقيقة إذا ما كان لدى القيادة المصرية الرغبة في اتخاذ قرار بقطع أذرع الإرهـاب، والعمل على إحكام قبضتها الأمنية في سـيناء على الفور أم لا، كذلك فإن قاعدة الإرهاب في سـيناء إذا لم تعمل القيادة المصرية على تفكيكها فإنها سرعان ما ستحول أنظارها إلى الداخل المصري، وستعمل بدون شـك لزعزعـة الاسـتقرار في الوقـت الـذي يسعى فيه الرئيس مبارك للاستقرار من أجل نقل السـلطة لنجله جمال بكل هدوء. كذلك فإن تلك القاعدة الإرهابية في سـيناء ستعمل كذلـك عـلى تزويد عنـاصر جماعـة الإخوان المسلمين بالسلاح؛ لأنها الحركة الأكبر داخل مـصر، والتـي تعمـل مـن أجـل منـع انتقال السـلطة بأي ثمن لنجـل الرئيس، وأن هدف إيـران وتنظيـمات الجهـاد العالميـة هـو هدف مشـترك، يتمثل في القضـاء على أنظمة الحكم العربية المعتدلة، وعلى رأسها النظام المصري، وعلى الرئيس مبارك ألا ينسى ذلك(4).

ويمكـن اعتبـار حديـث "بـن مناحيـم" بمثابـة محاولـة إسرائيلية كان الهـدف منها في حينه دفع نظام الرئيس الأسبق حسني مبارك لاتخاذ موقف صارم ضد أي نشاط مسلح في سيناء، بدعوى أنه خطر على الجانبين المصري والإسرائيلي على حد سواء، وتصوير الأمر في سيناء بأنه خطر على مستقبل نظام مبارك قبل أن يكـون خطرًا على إسرائيـل، لكن سرعان ما تحركت الأمور بخلاف ما تريده إسرائيل،

إذ تمكنت ثورة 25 يناير 2011 من إجبار مبارك على التنحي والرحيل عن السلطة، وانتهاء حلم توريث نجله جمال السلطة، والذهاب لأبعد من ذلك عبر تقديمهم للمحاكمة هم ورموز نظامه، لتنتقل إسرائيل ونخبتها من البحث عما سيحدث بعد رحيل نظام وجدت فيه دومًا ذخرًا إستراتيجيًّا كما فضلت أن تسميه.

ما بعد الرحيل وحكم المجلس العسكري

مع تولي المجلس العسكري برئاسة المشير محمد حسين طنطاوي المرحلة الانتقالية في مصر، ودخول البلاد في مرحلة جديدة من البحث عن انتقال ديموقراطي للسلطة من خلال انتخابات حقيقية، وتشكيل مؤسسات منتخبة بنظام ديموقراطي يعتمد على النزاهة- راحت النخب الإسرائيلية تعيد صياغة أسلوب تفكيرها في مستقبل العلاقات مع مصر، على ضوء إمكانية تولي نظام إسلامي مقاليد السلطة في البلاد، نظام ترى فيه أداة لوصول العلاقات بين الجانبين إلى أدنى مستوياتها، وفقًا لاعتبارات ورؤى تقوم على أن هذا النظام سيكون داعمًا لفصائل المقاومة الفلسطينية لاعتبارات إيديولوجية تربط بينهما، فضلًا عن ارتكاز هذا النظام على عقيدة تتبنى فكرة الجهاد ضد إسرائيل، وعلى ضوء ذلك تصاعد الحديث عن خطورة ما يمكن أن تفضي عنه العلاقات مع مصر في ظل وجود مثل هذا النظام.

مع هذا التصاعد وفي ظل هذا الترقب تحولت سيناء منذ الأيام الأولى لثورة 25 يناير وما تلتها من أيام لموقع مهمّ لعمليات فصائل السلفية الجهادية باستهداف خط الأنابيب الواصل بين مصر وإسرائيل مرات عدة، وصلت إلى 15 أو ما يزيد، وهو ما تمخض عنه في نهاية المطاف وقف ضخ الغاز المصري لإسرائيل في ضربة قوية لإحدى أهم همزات الوصل في العلاقات بين الجانبين، وتزامن هذا مع ظهور علني للسلفية الجهادية في سيناء بأعلامها السوداء، ومهاجمة بعض أقسام الشرطة، وهو ما دفع إسرائيل في حينه للشعور بحالة من اليأس والإحباط، فضلًا عن الرعب مما هو قادم.

على ضوء هذا التحول الخطير في سيناء والتصاعد في مؤشرات هبوط العلاقات بين الجانبين المصري والإسرائيلي على خلفية ما يحدث في سيناء، ذهبت جل النخبة الإسرائيلية لمتابعة ما يجري هناك على أمل إيقاف تصاعد المد الإسلامي في مصر، ووصول جماعة الإخوان المسلمين للسلطة بأي طريقة كانت، سواء من خلال دفع الجانب الأمريكي للتدخل بأي شكل لمنع هذا الوصول، أو على أقل تقدير إيجاد ضمانات تكون ملزمة لمصر بالحفاظ على اتفاق السلام معها، أو بإعادة لفت الأنظار إلى سيناء لِـلَيّ ذراع الثورة المصرية، وابتزاز الإخوان المسلمين في حكمهم العتيد بمصر، وأن يقبلوا بشروط أمنية وسياسية .

صحيح أن كلًّا من المجلس العسكري والأحزاب المصرية -بما فيها الحركات الإسلامية التي فازت في الانتخابات البرلمانية- سعت لإرسال رسائل اطمئنان بشأن الالتزام بمعاهدة "كامب ديفيد"، لكن صناع القرار في إسرائيل ظلت رؤيتهم تنطلق من افتراض مفاده أن صعود الإسلاميين إلى الحكم في مصر سيسمح بتوفير بيئة معادية

لإسرائيل في مصر، كما ظلت سيناء منبع القلق الإسرائيلي، والخشية من أن تتحول إلى نقطة انطلاق للعمل العسكري ضد إسرائيل. وسعت في حينه لدفع القيادة العسكرية الجديدة إلى تنفيذ عمليات خاصة في قلب سيناء.

وبالفعل تصاعدت لهجة خطاب القلق الإسرائيلي تجاه سيناء، وهو ما عبر عنه في حينه اللواء "عوزي ديان" نائب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق، بقوله: "إن الجيش الإسرائيلي مطالب في المرحلة المقبلة ببلورة سلم أولويات جديد، وضمن ذلك إقامة قيادات جديدة في الجيش الإسرائيلي تعنى بمواجهة الخطر المصري، وتكثيف الأنشطة الاستخبارية ضد مصر، وتدشين وحدة عسكرية للعمل في قلب سيناء؛ لإحباط عمليات عسكرية يخطط لها داخل الصحراء"، وتبع ذلك قرار حكومة نتنياهو بناء جدار أسمنتي على الحدود بين مصر وإسرائيل بكلفة ملياري شيكل (455 مليون دولار) وهو ما عَدَّته أوساط إسرائيلية عدة يشكل مثالاً على كلفة التحديات المستجدة بعد ثورات الربيع العربي.

لم تتوقف إسرائيل عن تعظيم الخطر القادم من سيناء في ذاك الوقت، بل تحدث أكثر من مسؤول في الدولة العبرية عن الوضع في سيناء بشكل جدي، منهم وزير الدفاع الأسبق وعضو الكنيست بنيامين بن إليعازر الذي قال: "إن شبه جزيرة سيناء أصبحت (منطقة خصبة للإرهاب)، وإن (سكانها البدو يُسهمون) في هذا المضمار، وإن فقدان السيطرة على سيناء هو مؤشر لضعف الحكم المركزي في مصر، وللتغيير الجذري الذي حصل هناك، مؤكدًا أنه في ظل المعطيات القائمة لا يستبعد أن تحصل مواجهة عسكرية مباشرة بين الجانبين".

ترافقت هذه التلميحات مع تصريحات أخرى أشد خطورة جاءت على لسان اللواء "بني جانتس" رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق، عن تغير إستراتيجي في الوضع مع مصر في ضوء النشاط المسلح داخل سيناء، وأن إسرائيل اليوم في عين العاصفة، أو في مركز هزة أرضية. وبحسبه فإن الإخوان المسلمين سوف يحصلون في الانتخابات المصرية، للمرة الأولى في التاريخ، على ثلث مقاعد البرلمان على الأقل، مشيرًا إلى أنه لا يمكن لأحد توقع كيف سيبدو النظام المصري المنتخب، لكنه على إسرائيل أن تأخذ بالحسبان أنها قد تجد نفسها في حالة مواجهة مع مصر، ومؤكدًا أنه يوجد لإسرائيل منذ اليوم مشكلة مع سيناء التي تحولت -بحسبه- إلى "ساحة إرهاب"، خلافًا لما هو عليه الوضع في السابق بشأن حرية العمل في قطاع غزة؛ لذلك يجب أخذ هذا الأمر بالحسبان.

لم يتوقف المسؤولون في إسرائيل عن تعظيم الخطر القادم من سيناء، منهم وزير الدفاع الأسبق وعضو الكنيست بنيامين بن إليعازر الذي قال: "إن شبه جزيرة سيناء أصبحت (منطقة خصبة للإرهاب)، وإن (سكانها البدو يسهمون) في هذا المضمار، وإن فقدان السيطرة على سيناء هو مؤشر لضعف الحكم المركزي في مصر

وسط هذا القدر من الاهتمام والمتابعة سعت أجهزة الأمن والاستخبارات الإسرائيلية إلى دفع بعض التقارير المسربة

جرى تسريب تقرير لجهاز الأمن العام الإسرائيلي "الشاباك" يدعي قيام مهربي الأسلحة في سيناء عقب الثورة المصرية بالعمل دون حسيب أو رقيب، وأصبحت الوسائل القتالية التي جرى تهريبها في الآونة الأخيرة إلى قطاع غزة تشمل مئات الصواريخ التي يتراوح مداها بين 30 - 20 كيلومترًا

للواجهة، بهدف إشاعة حالة من الخوف والهلع لدى دول العالم بشأن، عمّا يمكن أن تسفر عنه الأوضاع في سيناء مستقبلًا، ومن بينها تقارير تتحدث عن تصاعد وتيرة نشاط التنظيمات الجهادية الفلسطينية والمصرية للقيام بعمليات مشتركة لدفع الأمور في سيناء نحو التدهور، وتوافر معلومات عن محاولة خلية تابعة لحركة الجهاد الإسلامي، تضم أكثر من عشرة أشخاص- الدخول إلى سيناء لتنفيذ عملية هناك، وأن قوات الجيش الإسرائيلي على أتم استعداد لمواجهة أي طارئ، وهناك تعاون مع الجانب المصري لإحباط مثل هذه المحاولات، كذلك جرى تسريب تقرير لجهاز الأمن العام الإسرائيلي "الشاباك" يدعي قيام مهربي الأسلحة في سيناء عقب الثورة المصرية بالعمل دون حسيب أو رقيب، وأصبحت الوسائل القتالية التي جرى تهريبها في الآونة الأخيرة إلى قطاع غزة تشمل مئات الصواريخ التي يتراوح مداها بين 20- 30 كيلومترًا، وألف قذيفة هاون، وعشرات الصواريخ المضادة للدبابات، وأطنانًا من المواد المتفجرة والمواد الخام التي تُستعمل في تصنيعها، ووجه جهاز "الشاباك" الاتهام في حينه صراحة إلى إيران بلعب دور مركزي في عمليات تهريب الأسلحة، من أجل تحسين القدرات القتالية لدى حركتَي حماس والجهاد الإسلامي.

لم يتوقف التفكير الإسرائيلي عند ذلك فحسب، بل سعت في حينه النخبة لوضع تصورات بشأن ما هو قادم في سيناء، وكان أكثر ما عبر عنه ما كتبه إيهود يعاري الخبير الإسرائيلي في شؤون الشرق الأوسط، عن تطورات الأوضاع في سيناء، والرؤية الإسرائيلية الخاصة لهذه التطورات، وإمكانيات التعامل الإسرائيلي مع التغيرات التي تشهدها مصر، وخلص فيه إلى تحذير صانع القرار الإسرائيلي من هشاشة السلام مع مصر، وتحول سيناء بوتيرة متسارعة إلى مركز لعدم الاستقرار، ونقطة انطلاق للإرهاب، ومصدر للتوتر بين مصر وإسرائيل. فضلًا عن التحذير مما يمكن أن يترتب على تشكيل حكومة إسلامية فى مصر، وما قد يتبعه من غض للطرف عن حماس والجماعات المتطرفة في سيناء وقطاع غزة، مؤكدًا أن الحل يكمن في العمل على إبطاء التدهور الأمني، وتعزيز التنسيق المصري-الإسرائيلي، وتدعيم قوات حفظ السلام الدولية في سيناء، واستخدام المساعدات الأمريكية للضغط على مصر، واختبار مدى فاعلية نفوذ واشنطن، لحثّ مصر على تشديد مراقبة نقل البضائع في قناة السويس(5).

بذلك القدر كان من الواضح بجلاء كيف باتت تنظر إسرائيل إلى تطورات الموقف في سيناء بعين من الريبة والقلق، لتجد ذاتها داخل واقع جديد تمثل في الإعلان عن فوز مرشح جماعة الإخوان المسلمين الدكتور محمد مرسي بمنصب رئيس الجمهورية، لتبدأ

مرحلة جديدة من مراحل التفكير الإسرائيلي فيما يمكن أن تسفر عنه الأيام الآتية.

مرسي رئيسًا لمصر

تزامنًا مع وصول الدكتور محمد مرسي إلى السلطة، وإيذانًا بواقع جديد على إسرائيل، حاول أكثر من خبير إسرائيلي تقييم الأمر بشكل واضح، منهم البروفيسور إيال زيسر، المختص بشؤون الشرق الأوسط بجامعة تل أبيب، وعبر عن ذلك بقوله: "إن اتفاق كامب ديفيد مع مصر هو مصلحة إسرائيلية عليا، ومن ثَمّ على تل أبيب أنْ تُسهم في الحفاظ عليه عن طريق ضبط النفس، وبذلك فإنها تُقدّم مساعدة كبيرة للنظام المصريّ الحالي الذي يريد هو الآخر المحافظة على اتفاق السلام.

كذلك سربت بعض التقديرات الأمنية والعسكرية الإسرائيلية بهدف طمأنة الداخل الإسرائيلي من تطورات المشهد في مصر، ومن بينها تقدير موقف صادر عن الجيش الإسرائيلي يؤكد أن مصر ستحافظ على معاهدة السلام مع إسرائيل خلال السنوات المقبلة، نظرًا لحاجتها إلى المساعدات العسكرية والمالية الأمريكية، وحتى عندما تدفع التحولات داخلها باتجاه معاداة إسرائيل، فإنها ستحتاج إلى وقت لتمثّل تهديدًا مثلما فعلت في الأيام التي سبقت حرب عام 1973.

في ذات الوقت راحت النخب العسكرية الإسرائيلية تتحدث عن تحولات جديدة يشهدها الجيش الإسرائيلي بعد الوضع الجديد في مصر، ومن بينها حديث عن وضع خطط تتعلق بإعادة تأسيس وحدات عسكرية، كان الجيش قد فككها قبل سبع سنوات، على خلفية وجود قلق داخل المؤسسة الأمنية الإسرائيلية بشأن إمكانية قيام الجيش المصري بالانتشار في شبه جزيرة سيناء التي تنص اتفاقيات كامب ديفيد على بقائها منزوعة السلاح وخالية من الوجود العسكري المصري، كما جرى الحديث عن أن دوائر داخل الجيش الإسرائيلي تشهد ارتفاعًا في مستوى النقاش بشأن تحديد نقطة التحول في الوضع المصري، بحيث ستكون هناك حاجة إلى الشروع في إنشاء تشكيلات عسكرية، ووضع برامج جديدة لمواجهة هذا التهديد.

قبل أيام قليلة من تعيين مرسي رئيسًا للجمهورية أعلن مجلس شورى المجاهدين بتنظيم أكناف بيت المقدس- عن تنفيذ عملية على الحدود المصرية الإسرائيلية نفّذها اثنان: أحدهما مصري الجنسية والثاني سعودي، وأن هذه العملية تأتي نصرة للأقصى والأسرى، وسيرًا على نهج الشيخ أسامة بن لادن أمير ومؤسس تنظيم القاعدة، استُهدفت خلالها دورية مكونة من جيبين عسكريين، بواسطة عبوة ناسفة وقذائف مضادة للدروع ورشاشات متوسطة، بعد التسلل إلى داخل الخط الحدودي والالتفاف على القوات الإسرائيلية المتمركزة على الحدود بين إسرائيل والأراضي المصرية، وهو ما دفع إسرائيل للشعور بالخطر.

بمرور الوقت تصاعدات الأمور في سيناء وشهدت تحولات خطيرة تمثلت في حادثة قتل 16 من الجنود المصريين في سيناء في شهر رمضان، الأمر الذي تصاعدت معه حدة المخاوف من تطور عمل جماعات السلفية الجهادية في سيناء، وولي هذه العملية تطور في المواجهة بين القوات المسلحة المصرية وبين

جماعات السلفية الجهادية، عرف بعملية "نسر 2" لتطهير سيناء من خطر الإرهاب المتفشي فيها.

كانت إسرائيل تراقب وتتابع الحدث عن كثب، وتولي اهتمامًا بما تقوم به القوات المسلحة المصرية في سيناء وبالطبع استبقت ذلك حالة من الجدال الواضح حول سماح إسرائيل بدخول المزيد من القوات المصرية إلى سيناء، عبّر عنه أكثر من مسؤول عسكري إسرائيلي، من بينهم اللواء الاحتياطي يواف جالانت نائب رئيس هيئة الأركان العامة الإسرائيلية، بقوله: "إن الجيش المصري يعد من أقوى الجيوش في منطقة الشرق الأوسط، ويبلغ عدد جنوده أكثر من مليون، وإن التآكل المتواصل في اتفاقية السلام سوف يؤدي إلى نشر جيش مصري في سيناء، وهو ما أدى في السابق إلى حرب عام 1967، وعلى إسرائيل أن تبدأ بالاستعداد لليوم الذي سيقوم فيه الجيش المصري بالدخول إلى شبه جزيرة سيناء(6).

استغلت إسرائيل التطور الذي تشهده سيناء والتحولات الرهيبة في نوعية المواجهة في ظل وجود حكم إسلامي يرتبط عقديًّا وأيديولوجيًّا بفكر الجماعات التي تمارس نهج العنف والإرهاب، وراحت تبحث عن تفسيرات لما يمكن أن تفضي عنه هذه المواجهة، وفي هذا الصدد ازدادت وتيرة التقارير الإسرائيلية بشأن الموقف في سيناء، في ظل مثل هذا الوضع إذ عَدّ عاموس هرئيل، المحرر الأمني لصحيفة "هاآرتس" الإسرائيلية، أن مصر لم تحقق أي نتائج فعلية في حربها على الإرهاب في سيناء حتى اليوم، ولا يزال في مقدور العشرات من المسلحين البدو تطويق مركز الأجهزة الأمنية المصرية في العريش ومهاجمتها، ومعاودة الهجوم على المواقع الحدودية، الأمر الذي يؤكد أن الوضع الأمني لم يتغير بصورة جذرية. وأن الرئيس محمد مرسي، استغل مقتل 16 جنديًّا مصريًّا بالقرب من معبر كرم أبو سالم لكي يقوم بحملة تطهير، في القيادة العسكرية وقيادة جهاز المخابرات، لكنه لم يعالج وبجدية مشكلة سيناء. وذهب إلى أبعد من كل هذا، حيث قال صراحة: "إن ما يهم زعامة الإخوان المسلمين هو الرغبة في السيطرة على القاهرة وبقية المدن المصرية الأخرى، أكثر مما تهمهم السيطرة على المجموعات المسلحة التي تعمل بأمر من منظمة القاعدة في سيناء، وأن المفاوضات التي أجراها الرئيس محمد مرسي، أو بعض من المقربين منه مع المسلحين الإسلاميين لم تنجح، وهو ما أدى إلى تجدد الهجمات على الجيش المصري بعنف. كما نقل عن مصادر فلسطينية قولها: "إن ناشطي الجهاد العالمي في سيناء هددوا الرئيس محمد مرسي بأنهم سيستخدمون ثلاث وسائل ضده في حال واصل هجماته عليهم، وهي: "مهاجمة الأهداف السياسية في البحر الأحمر، ومهاجمة قناة السويس، وشن هجمات في المدن المصرية"(7).

ويمكن أن يُوضَع في عين الاعتبار أن إسرائيل ونخبتها الأمنية والبحثية سعت بقدر كبير لتعظيم شأن ما يجري في سيناء في ذاك الوقت كمحاولة لممارسة أقصى درجات الضغط على نظام جماعة الإخوان المسلمين، وذهبت إلى الحديث بدون توقف عن إمكانيات وتحولات خطيرة قد تشهدها المنطقة بسبب المشهد المتصاعد في

سيناء، وتواصل ذلك إلى أن بلغ ذروته من خلال تصريحات أكثر خطورة من الجانب الإسرائيلي عن عدم بقاء إسرائيل مكتوفة الأيدي لما يحدث في سيناء، فمنهم من تطرق للحديث عن أن مصر ستبقى عاجزة عن تحقيق أي إنجاز وحدها في سيناء، وفي هذا الصدد يشار لما كتبه "أفريم عنبر" مدير مركز بيغن-السادات "أن مصر ستعجز عن ضبط الحدود مع إسرائيل، وستتزايد الأخطار التي تهدد الداخل الإسرائيلي، ولن يكون أمام إسرائيل آنذاك سوى فرض منطقة عازلة داخل سيناء تعمل كحزام أمنيٍّ لمنع وصول الهجمات إلى أراضيها"(8).

تحولات ما بعد عزل مرسي

تصاعدت حدة الأزمة السياسية في مصر، ودخلت البلاد في حالة من ضبابية المشهد وغموضه، وسط تباين واضح في المواقف والرؤى بين نظام جماعة الإخوان المسلمين ومناصريه من جهة، وباقي التيارات والحركات السياسية في مصر من جهة أخرى، الذي بلغ ذروته بإعلان يوم الثالث من يوليو 2013 يومًا لإجبار الرئيس محمد مرسي على اعتزال السلطة، وهو ما تحقق بالفعل؛ بسبب إعلان المؤسسة العسكرية (الوقوف إلى جانب الجماهير لتحقيق رغبتها)، وهو ما أفضى إلى عزل الرئيس مرسي، والإعلان عن خريطة الطريق لنقل السلطة في مصر، وتعيين المستشار عدلي منصور رئيسًا مؤقتًا للبلاد.

مع أن مرسي اعتمد في نهاية المطاف إجراءات أكثر تشدّدًا في سيناء بعدما بات واضحًا أن الوساطة أخفقت في احتواء المجموعات الإسلامية المتطرّفة، إلا أن الأوان كان قد فات. فالقادة العسكريون كانوا قد بدأوا مباحثات خلف الكواليس مع معارضي مرسي، حتى في الوقت الذي أجاز فيه هذا الأخير إغراق الأنفاق التي تُستخدَم في التهريب بين سيناء وغزة، بالمياه، وتعزيز الإجراءات عند الحدود، لاعتراض حركة الأسلحة والمهاجرين، وتوقيف كل مَن يشتبه في ضلوعه في عمليات الاتّجار غير المشروع. ربما لم يكن قد جرى بعد تحديد التوقيت

والطريقة، لكن الجيش اتّخذ قراره بأن مرسي غير مناسب لحكم البلاد(9).

وسط هذه التحولات السياسية الخطيرة لم تغب سيناء عن المشهد، ولم تكن إسرائيل هي الأخرى بعيدة عما يحدث، وفي حينه أخذت القوات المسلحة المصرية الأمور على عاتقها، بدعم ضمنيٍّ من الجيشَين الإسرائيلي والأمريكي ًالقلقَين من تدهور الوضع الأمني، من أجل حماية ما اعتبرته الأولوية القصوى في الأمن القومي المصري.

ثم تحولت سيناء إلى ساحة حرب حقيقية، بين القوات المسلحة المصرية وعناصر الجماعات الجهادية المسلحة في أنحاء سيناء كافة التي شهدت تطورًا نوعيًا في عمليات نفذتها جماعة أنصار بيت المقدس ضد الجيش المصري، ردًّا منها على عملية فض ميداني رابعة العدوية والنهضة، ومحاولة منها لإنهاك قوته في حرب طويلة الأمد تعتمد على أسلوب حرب العصابات.

استمر القلق الإسرائيلي -وإذا جاز التعبير- استمر السعي وراء استغلال الموقف المتصاعد في سيناء، ولم تكتف تل أبيب بإزاحة جماعة الإخوان المسلمين من السلطة، بل راحت تبحث عما هو أبعد من ذلك بما يضمن لها مستقبلًا عودة سيناء منطقة معزولة مستقرة بلا عنف أو جهاديين، أو دون أن تكون مصدرًا للسلاح القادم إلى قطاع غزة، وبالفعل لم تتوقف إسرائيل في الإعراب عن مخاوفها بشأن تصاعد وتيرة العنف في سيناء، إذ صدر عن الجانب الإسرائيلي تعليقات يمكن وصفها بالخطيرة، خاصة وأنها تمس سيادة مصر على أراضيها، مثلما كان الحال عليه في تصريحات المحلل

تحولت سيناء إلى ساحة حرب حقيقية، بين القوات المسلحة المصرية وعناصر الجماعات الجهادية المسلحة في أنحاء سيناء كافة التي شهدت تطورًا نوعيًا في عمليات نفذتها جماعة أنصار بيت المقدس ضد الجيش المصري، ردًا منها على عملية فض ميداني رابعة العدوية والنهضة

العسكرى الإسرائيلي روني دانيال بقوله: "إن الجيش الإسرائيلي قد يكون مضطرًا فى الوقت القريب لاحتلال صحراء سيناء المصرية، وذلك بزعم الحفاظ على أمنه، وتخوفه من سيطرة الجهاديين عليها، وفي حال تردي الأوضاع الأمنية فيها(10).

كذلك بلغ الاهتمام الإسرائيلي ذروته بالإعلان عن أن جهاز الأمن العام (الشاباك) أسس وحدة خاصة باسم "وحدة سيناء"، يقودها عميد، وتعمل في إطار المنطقة الجنوبية، وتركز عملها فى شبه جزيرة سيناء، بهدف إحباط العمليات الإرهابية، وهو ما عدّه في حينه مراقبون إسرائيليون بمثابة إجراء إستراتيجي للأمن القومي الإسرائيلي، الذي يجسد المخاطر المتزايدة من هجمات إرهابية تشن ضد إسرائيل انطلاقًا من سيناء، بعد إسقاط الرئيس محمد مرسي وزيادة المخاوف داخل "الشاباك" من أن تتحول سيناء إلى جبهة حرب جديدة لإسرائيل، وأن سيناء كانت هدفًا لجهاز المخابرات العسكرية (أمان)، بعد توقيع معاهدة السلام، وعودة سيناء إلى

مصر، واستمر ذلك الوضع حتى قبل عدة أعوام، حين انتقلت إلى "الشاباك"، ورغم توقيع معاهدة السلام، والتعاون المخابراتي المثمر بين مصر وإسرائيل في عصر الرئيس الأسبق حسني مبارك، فإن مصر وجيشها، الذي بقي أكبر وأقوى الجيوش العربية، ظلًا هدفًا للمخابرات الإسرائيلية(11).

كذلك راحت مراكز إسرائيل البحثية تعظم من شأن الخطر القادم من سيناء، ووجدت النخبة دورها في تعزيز تلك الرؤية استعدادًا منها للاحتمالات كافة التي قد تشمل في وقت من الأوقات تدخلًا عسكريًا مباشرًا في سيناء، وكان هناك من يتحدث عن هذا التعاظم بقوله: "إن الجماعات التي تتبنى العنف في سيناء تنقسم إلى ثلاث، تضم أولاها التنظيمات المعارضة للحكم المركزي لأسباب مختلفة، ومنها عصابات مسلحة تنشط في تهريب المخدرات أو السلاح، وهذه مجموعات دوافعها اقتصادية، ولا تستهدف إسرائيل. وتضم المجموعة الثانية منظمات ذات توجهات أيديولوجية تُعدّ إسرائيل هدفًا رئيسًا لعملياتها، وتشمل مجموعات أو أفرادًا انشقوا عن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) والجهاد الإسلامي، لاعتقادهم أنها لا تتعامل بالشدة المطلوبة مع إسرائيل، أما المجموعة الأخيرة فتضم منظمات تتبنى أيديولوجية جهادية، بينها جماعة التوحيد والجهاد، وأن سيناء لا تزال تحت سيطرة الجيش المصري، وأن جميع المنظمات الإرهابية تتعرض لضغط ثلاثي من إسرائيل وحماس ومصر، لكن المشكلة يمكن أن تظهر إذا ضعف النظام الحاكم في مصر؛ حيث ستصبح سيناء قوة جاذبة للجماعات الجهادية(12).

وسط حديث لا ينقطع من النخب الإسرائيلية عن عدم البقاء مكتوفي الأيدى أمام ما يحدث في سيناء، تواتر الحديث دون تأكيد أو نفي إسرائيلي عن القيام بالفعل بالتدخل في بعض الأحيان لتنفيذ عمليات داخل سيناء المصرية، منها الحديث عن قيام طائرة إسرائيلية بدون طيار باستهداف خمسة من عناصر تنظيم أنصار بيت المقدس قبيل إطلاقهم صواريخ باتجاه إسرائيل، مما أدى لمقتل أربعة منهم، وبطبيعة الحال تبع هذا الحادث صدور تصريح على لسان العقيد أركان حرب محمد علي المتحدث الرسمي باسم الجيش المصري، نفى فيه أي دور إسرائيلي في الواقعة، قائلًا: إنه "لا صحة شكلًا وموضوعًا لوجود أية هجمات من الجانب الإسرائيلي داخل الأراضي المصرية، ومشددًا على أن الحدود المصرية خط أحمر لم ولن يسمح بالمساس به(13).

سبق هذه العملية النوعية عملية أخرى في شهر يونيو 2013، قامت بها عناصر من الاستخبارات الإسرائيلية باختطاف وائل حسن أبو ريدة (32عامًا) القيادي في حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية بعد استدراجه في منطقة العين السخنة بسيناء، وهناك جرى اعتقاله ونقله إلى إسرائيل، ولم يتبع ذلك الحادث أي تعليق من الجانبين المصري أو الإسرائيلي، ويمكن عَدُّ هذه العمليات النوعية التي تظل حتى وقتنا هذا غامضة من دون وضوح حقيقتها أو جلاء حقيقة من نفذوها، في حالة قيام إسرائيل بها –بمثابة مؤشر على تبني صانع القرار الإسرائيلي رؤية تقوم على تنفيذ عمليات نوعية داخل سيناء بهدف حماية الأمن القومي الإسرائيلي(14).

على ضوء هذه التطورات وتصاعد وتيرة المواجهة في سيناء وجدت إسرائيل الفرصة مرة أخرى لإصدار تصريحات يمكن وصفها بأنها تمس بشكل مباشر الأمن القومي المصري، منها تصريح على لسان "داني دانون" نائب وزير الدفاع الإسرائيلي، قال فيه: إن إسرائيل تتوقع من مصر الاهتمام بالوضع الأمني داخل أراضيها، وأنها ستحاسب من يخطط لتنفيذ اعتداء ضد إسرائيل، وإن وُجِد في أراضي دولة أخرى. وهو التصريح الذي قوبل بردّ مصري على لسان المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الدكتور بدر عبد العاطي، استنكر فيه التصريحات الصادرة عن "داني دانون"، واصفًا إياها بغير المسؤولة، وتتناقض مع قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وشدّد على أنها مرفوضة شكلًا وموضوعًا، وأن مصر لن تتهاون في الحفاظ على سيادتها الوطنية وصيانة أمنها القومي(15).

فيما عَدَّ مراقبون مصريون هذه التصريحات بمثابة محاولة من إسرائيل لخلط الأوراق في المنطقة، وإعطاء إسرائيل ذريعة تخدم دعايتها حول عدم إحكام الجيش المصري سيطرته على سيناء، وتدعو المجتمع الدولي إما بالتدخل في سيناء، أو السماح لها بالتدخل مباشرة لوقف مثل هذه العمليات(16).

مع تنفيذ عملية استهداف باص سياحي في مدينة طابا المصرية الواقعة في جنوب سيناء في السادس عشر من شهر فبراير 2014، عاد الحديث الإسرائيلي عن سيناء، ووصف الحادث بأنه بمثابة استعراض للقوة من جانب الجماعات الجهادية، يهدف إلى تحدي الحملة الضخمة التي يديرها الجيش المصري ضد قواعد "المخربين" بسيناء،

كما يمثل تهديدًا خطيرًا يتمثل في خطورة استفحال نشاط الجماعات والتنظيمات التي يأتي أعضاؤها إلى شبه الجزيرة المصرية من دول عربية أخرى، مثل ليبيا والسودان، وزادت على ذلك مصادر إسرائيلية بقولها: "إن الطريقة الوحيدة للتعامل مع هذا التهديد هو زيادة التعاون مع الحكومة المصرية، بما في ذلك تبادل المعلومات الاستخبارية، وطالما هناك معاهدة سلام مع القاهرة، لا يمكن لتل أبيب أن تتصرف من تلقاء نفسها، ومن ثَمّ فإن العمل المشترك على أساس المصلحة الواحدة هو الحل الوحيد، وإن وزير الدفاع المصري في ذاك الوقت المشير عبد الفتاح السيسي ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في نفس خندق الحرب ضد الجهاد العالمي، الذي يستخدم سيناء قاعدة له -مؤكدة أن هذا الجهاد لم يعد مقره في جبال تورا بورا الأفغانية، ولكن هناك في سيناء، على بعد أربع ساعات بالسيارة من تل أبيب، و8 ساعات من القصر الرئاسي في القاهرة(17).

سيناء في واجهة التفكير الإستراتيجي الإسرائيلي

خلق هذا الواقع الجديد في سيناء زيادة مطردة في حجم الاهتمام الإسرائيلي بسيناء، تمثل في تبني مؤسسات إسرائيل البحثية -التي تضم نخبة من العسكريين ورجال أجهزة الأمن والاستخبارات الإسرائيلية- موضوع سيناء، وتحويله إلى أبحاث وندوات يتولاها اللوبي اليهودي في أمريكا، كما تحولت إلى موضوع لمحادثات مباشرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وإن ظلت هذه المحادثات في طي الكتمان والسرية داخل أروقة وزارة الخارجية في واشنطن. وتثير هذه الاهتمامات الأمريكية- الإسرائيلية بسيناء التساؤل عن مسألة تدخل أمريكا وإسرائيل في بحث الموضوع بشكل دائم؟ وإن كان الرد الجاهز لدى الطرفين عن هذا السؤال يتمثل في أمرين :أن الولايات المتحدة تتولى أمر المراقبة

خلق هذا الواقع الجديد في سيناء زيادة مطردة في حجم الاهتمام الإسرائيلي بسيناء، تمثل في تبني مؤسسات إسرائيل البحثية -التي تضم نخبة من العسكريين ورجال أجهزة الأمن والاستخبارات الإسرائيلية- موضوع سيناء، وتحويله إلى أبحاث وندوات يتولاها اللوبي اليهودي في أمريكا

العسكرية لتنفيذ اتفاقات ومعاهدة السلام التي وقّعت في أمريكا بين مصر وإسرائيل، وأنهت الاحتلال الإسرائيلي لشبه الجزيرة المصرية. وأن إسرائيل يساورها قلق من أن تتحول سيناء إلى "جبهة جديدة للصراع"، وهو زعم يبنيه العسكريون الإسرائيليون على زعم أخطر وهو أن سيناء خرجت عن السيطرة المصرية منذ اندلاع ثورة 25 يناير، الأمر الذي جعل الوضع الحالي يشكل تهديدًا لأمن إسرائيل.

وجاءت الدراسة التي أعدها جابي سيبوني ورام بن باراك ونشرها معهد دراسات الأمن القومي في إسرائيل ومركز "سابان Saban" لسياسات الشرق الأوسط التابع لمعهد "بروكينجز Brookings" بواشنطن- بعد سلسلة ممتدة من الدراسات والتقارير الإسرائيلية والغربية لتعيد من جديد السؤال ذاته: وما "دخل" أمريكا وإسرائيل بسيناء؟ وتستمد الدراسة أهميتها

من كاتبَيها، وهما اللواء الاحتياطي جابي سيبوني ورام بن باراك، إذ إن اللواء سيبوني معروف عنه أنه واحد من جنرالات جهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلي (أمان)، وأحد أهم الباحثين من ذوي الخلفية العسكرية الاستخباراتية في إسرائيل، وواحد من أهم معدّي التقارير والدراسات الخاصة بالأوضاع الأمنية والعسكرية، ويتمّ أخذ ما يُعدّه بالاعتبار من جانب صناع القرار في إسرائيل، فيما يُعدّ رام باراك أحد مستشاري ديوان رئاسة الحكومة الإسرائيلية، ويعد واحدًا من المطّلعين على أهم التقارير الصادرة بشأن الموقف الإسرائيلي من تطورات الأوضاع في سيناء، ويلاحظ في هذا السياق اعتماد الدراسة على مجموعة تقارير رسمية صادرة عن أجهزة الأمن الإسرائيلية، فضلًا عن تحليل بعض التصريحات الرسمية الصادرة عن مسؤولي الحكومة الإسرائيلية، وهنا تبرز أهمية الدراسة التي تم صياغتها بشكل جيد، بهدف عرضها من خلال أحد أكبر مراكز الأبحاث الأمريكية، كي يقنع بدوره الرأي العام والإدارة الأمريكية بما ورد فيها من وجهات نظر ورؤى إسرائيلية.

وضعت هذه الدراسة تصورات عدة بشأن مستقبل الأوضاع في سيناء، وتحدثت عن قيام إسرائيل بتنفيذ مجموعة من التدابير الدفاعية الجديدة على جانبها الحدودي مع مصر، من بينها إضفاء تحديث جوهري على أجهزة المراقبة والتكنولوجيات الأخرى المستخدمة لرصد المتسللين؛ ونشر المزيد من القوات في المنطقة الحدودية؛ وبناء جدار حدودي مع مصر، كذلك أنشأت إسرائيل وحدة جديدة تابعة لـ"الشين بت"، هدفها الوحيد إحباط الهجمات المنطلقة من سيناء، وسط تقارير تفيد بأن الوسائل التي تتبعها هذه الوحدة تتماشى مع وحدات أخرى تابعة لـ"الشين بت" مُكلفة بإحباط التهديدات الإرهابية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)؛ وهو ما يُعَدّ مؤشرًا على مدى تزايد القلق الإسرائيلي حيال التهديد الإرهابي النابع من سيناء. وأن هذه الإجراءات غير كافية، ويجب على إسرائيل إعادة تقييم موقفها الأمني تجاه سيناء وتطوير رد فعل عملي وكاف للتعامل مع تلاشي المنطقة العازلة مع مصر، والتشدد المتزايد لبدو سيناء، ويكمن التحدي الرئيس الذي تواجهه إسرائيل في المحافظة على الأمن على طول حدودها مع مصر، ومنع المزيد من عمليات التسلل عبر الحدود، ومنع الهجمات الصاروخية من استهداف مواطنيها في الجنوب، وسيتطلب ذلك إبقاء إسرائيل على مراقبة يقظة للمنطقة الحدودية، واستمرارها في تحسين آليات جمع المعلومات الاستخباراتية من أجل مراقبة العناصر المتطرفة في سيناء عن كثب، وأن إسرائيل على استعداد للقيام بعمل عسكري إذا اقتضت الضرورة لحماية مواطنيها وأراضيها من المزيد من الأعمال الإرهابية النابعة من سيناء(18).

يمكن القول إن النخبة الأكاديمية في مراكز الفكر والأبحاث الإسرائيلية والأمريكية تنشغل خاصة برصد وتحليل الوضع الأمني في شبه جزيرة سيناء، التي تُشكّل دائمًا هاجسًا أمنيًّا لإسرائيل، ولاسيما مع تزايد الهجمات على الحدود، ووجود جماعات جهادية تستهدف إسرائيل، الأمر الذي يدفعها من آن لآخر للاستعانة بآراء الخبراء الإسرائيليين، والاعتماد عليهم في

طوال السنوات الماضية بقيت سيناء تشكل ركيزة أساسية في العقل الجماعي الإسرائيلي على أنها جبهة قابلة للعودة من جديد ساحة للصراع والحرب بين الجانبين المصري والإسرائيلي، بعد وضع الاحتمالات كافة في الاعتبار، ووضع التصورات كافة أمام صانع القرار الإسرائيلي لهذه الإمكانية

صياغة تقارير، بهدف فهم وإدراك الواقع الراهن ومستقبله، وتُلقي دراسة جابي سيبوني ورام بن باراك وما سبقها من دراسات الضوء على الاهتمام الإسرائيلي-الأمريكي بتطورات الأوضاع في سيناء، وما توليه من أهمية قصوى بالحالة الأمنية التي تشهدها سيناء في ذاك التوقيت، والعمل على صياغة توصيات وقرارات يمكن لصناع القرار في كلّ من تل أبيب وواشنطن التعامل من خلالها مع الوضع القائم في سيناء حاضرًا ومستقبلًا.

سيناء جبهة جديدة للحرب

طوال السنوات الماضية بقيت سيناء تشكل ركيزة أساسية في العقل الجماعي الإسرائيلي على أنها جبهة قابلة للعودة من جديد ساحة للصراع والحرب بين الجانبين المصري والإسرائيلي، بعد وضع الاحتمالات كافة في الاعتبار، ووضع التصورات كافة أمام صانع القرار الإسرائيلي لهذه الإمكانية.

لم تُخْفِ إسرائيل مسألة وضع سيناريوهات عسكرية لتجدد الصراع العسكري في سيناء، بل على العكس، نشرت أكثر من دورية إستراتيجية إسرائيلية متخصصة تقارير عدة توضح هذه السيناريوهات، منها ما كتبه الخبير العسكري الإسرائيلي "إيهود عيلام" أستاذ التاريخ العسكري والدبلوماسي بجامعة تل أبيب، تحت عنوان: "أهمية سيناء كجبهة عسكرية لأي حرب مستقبلية بين مصر وإسرائيل"، وذكر فيه أنه طوال الحروب الأربع التي خاضتها إسرائيل ضد مصر، تخلت إسرائيل عن سيناء مرتين، رغم كل ما تمثله من أهمية في مجالات الردع والإنذار المبكر وجمع المعلومات الاستخباراتية على أنها جبهة دفاعية أمامية، وأرض غنية بالموارد الطبيعية والنفط، ويمكن من خلالها السيطرة على قناة السويس وتأمين خليج العقبة والممرات الجوية، إلى جانب كونها ساحة مناسبة لتنفيذ تدريبات جوية وبرية، ورغم أن مصر من جهتها قد تنازلت عن حقّها في أن يكون لها وجود عسكري ملحوظ خلف خط الممرات-مع أن المنطقة كلها تقع تحت السيادة المصرية- لكن يمكن لها تحقيق استفادة اقتصادية وزراعية وسياحية كبيرة.

مشيرًا إلى إخلاء سيناء من السلاح -من الناحية العسكرية- لا يجعلها خط دفاع أمامي لمصر، بل ستظل فقط مجرد منطقة فاصلة بينها وبين إسرائيل، الأمر الذي سيحول مستقبلًا من انتشار الجيش المصري فيها بشكل موسع في حال اندلاع حرب جديدة مع الجيش الإسرائيلي، وقال إنه منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد قامت مصر بإنشاء عدة طرق جديدة في سيناء، أُقيمت لأغراض غير عسكرية. لكن من المؤكد في حال اندلاع حرب جديدة سيزيد الجيشان المصري والإسرائيلي من جهودهما من أجل السيطرة على مفارق الطرق المحورية قبل الطرف الآخر، كذلك تطرق عيلام إلى المطارات في سيناء وأهميتها، خاصة في ظل تعاظم دور الطيران والسلاح الجوي خلال الحروب التي شهدتها شبه

لكي نتمكن من مناقشة موضوع استخدام القوات البرية في سيناء مع بداية أي حرب مستقبلية بين مصر وإسرائيل، يجب الإشارة إلى أن الجيش الإسرائيلي سيقوم على الفور بغلق معبرَي رفح ونتسينا، مع الإبقاء على عدد من القوات العسكرية للحيلولة دون أن يمثل الأردنيون والفلسطينيون أي تهديد، ولو بدون استخدام القوة

جزيرة سيناء بين مصر وإسرائيل، موضحًا أنّ إسرائيل قامت خلال احتلالها لسيناء بإنشاء عدد من المطارات الجوية، مثل مطار (رفيديم) بوسط سيناء، ومطار أوفير(شرم الشيخ حاليًّا) ومطار عتسيون (طابا حاليًّا) ومطار إيتان (العريش حاليًّا).

ونوه عيلام بأن البند الثالث من اتفاقية السلام المصرية-الإسرائيلية ينص على حظر إنشاء أي مطارات غير مدنية في سيناء، وهناك قيود تحد من عمليات إقلاع وهبوط الطائرات الحربية في المناطق الحساسة، لذا وعلى ضوء أهمية المطارات في سيناء فمن المتوقع في حال نشوب حرب جديدة بين مصر وإسرائيل أن يحدث تسابق بينهما من أجل السيطرة على تلك المطارات لضمان فرض السيادة الكاملة. وعلى ضوء بُعد المسافات بين مطارات سيناء، وبين حدود البلدين يتوقع أن ينجح الجيش المصري في السيطرة على مطار بئر الجفجافة وبئر تمدة وشرم الشيخ، بينما يتمكن الجيش الإسرائيلي السيطرة على مطارَي العريش وطابا، والأمر سيكون في نهاية المطاف منوطًا بمدى سرعة رد فعل كل طرف من الأطراف. وبحسبه لكي نتمكن من مناقشة موضوع استخدام القوات البرية في سيناء مع بداية أي حرب مستقبلية بين مصر وإسرائيل، يجب الإشارة إلى أن الجيش الإسرائيلي سيقوم على الفور بغلق معبرَي رفح ونتسينا، مع الإبقاء على عدد من القوات العسكرية للحيلولة دون أن يمثل الأردنيون والفلسطينيون أي تهديد، ولو بدون استخدام القوة. وعلى ضوء ذلك من المتوقع أن تلجأ إسرائيل إلى الأساليب القديمة من خلال إقامة خط دفاعي يفصل النقب عن شمال سيناء، بالشكل الذي يسهم في تنامي قوة الجيش الإسرائيلي، وفي المقابل سينجح الجيش المصري في عبور قناة السويس بواسطة الجسور والأنفاق، وسيسعى للسيطرة بشكل أساسي على الممرات الجبلية، خاصة وأنه متدرب عليها بشكل جيد. لكن المشكلة الرئيسة التي ستواجه الجيش المصري هي مناطق السهول المنتشرة في شمال سيناء، حيث يتوقع أن تشهد قتالًا عنيفًا.

وطرح عيلام تساؤلًا مهمًّا في دراسته، وهو ماذا سيكون الهدف الرئيس للجيش الإسرائيلي في حال اندلاع حرب جديدة مع مصر؟ وبرأيه، هناك ثلاثة خيارات أساسية مطروحة أمام الجيش الإسرائيلي في تلك الحالة: الأوّل، المبادرة بالقضاء على أية قوة عسكرية مصرية ضخمة تحاول الوصول إلى سهول شمال سيناء، مع عدم إبقاء قوات إسرائيلية بالمكان. الثاني، تنفيذ هجوم إستراتيجي مضاد لاحتلال جزء كبير من سيناء، أو ربما كل أرض سيناء، وتدمير الجيش المصري الموجود فيها، أمّا الثالث والأخير، بحسب عيلام، التركيز على استهداف القوات الجوية المصرية، وتنفيذ هجمات جوية داخل العمق المصري لإجبار الجيش المصري على الانسحاب من سيناء.

وتابع عيلام قائلًا، إنّه يمكن الدمج بين الخيارات الثلاثة، رغم أن كل خيار يحمل بعض المميزات وبعض العيوب. ومقارنة بحرب الاستنزاف فإن أي ضربة للجبهة الداخلية المصرية ستدفع مصر إلى الانتقام من الجبهة الداخلية الإسرائيلية باستخدام صواريخ أرض أرض، أو أسلحة كيماوية، أو هجمات جوية بواسطة الطائرات الحربية، وخلص إلى القول إنّ هناك مخاوف قائمة ترتبط بإلغاء اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل، بل واحتمال اندلاع مواجهات عسكرية بينهما نتيجة لأسباب وعناصر متعلقة بالداخل المصري، ولأسباب أخرى متعلقة بالجانب الإقليمي، مشيرًا إلى المخاوف الإسرائيلية من تعاظم القوة العسكرية المصرية في شبة جزيرة سيناء، ومن ثَمّ تأثيرها على الأمن الإسرائيلي في المنطقة الجنوبية، لافتًا إلى أنّ من سيُنتخب رئيسًا للجمهورية في الانتخابات المصريّة القادمة سيكون الفيصل في تحديد وجه العلاقة بين البلدين(19).

لم يتوقف التفكير الإسرائيلي عند ذلك فحسب بل إن "إيهود عيلام" ذاته وضع في كتابه الصادر بعنوان «الحرب القادمة بين إسرائيل ومصر» (the next war between israel and egypt) سيناريوهات متعددة، لإمكانية قيام إسرائيل بعمل عسكري يمتد نحو سيناء، من بينها انفلات التنظيمات والجماعات في شبه جزيرة سيناء، وخروجها عن السيطرة، بحيث تؤدي لاشتعال الحرب بين البلدين، وما كان يزيد من صعوبة الأمر عدم قدرة جيش الدفاع الإسرائيلي على شن ضربات استباقية ضد هذه التنظيمات؛ لأن هذا يعني اعتداءه مباشرة على السيادة المصرية والدخول في مواجهة مباشرة مع الجيش المصري، وعلى ما يبدو، فإن أسوأ سيناريو بالنسبة لإسرائيل في هذه النقطة، هو أن تظل سيناء منطقة خارجة عن السيطرة، وقاعدة تنطلق منها هجمات التنظيمات الإرهابية، والأهم: أن الجيش المصري في هذه الحالة قد يلجأ إلى نشر قوات على مساحات واسعة في سيناء للسيطرة على هذا التهديد الإرهابي، حتى من دون الحصول على موافقة إسرائيل، ويواصل: "بالنسبة لمصر، سيكون الموقف مختلفًا. صحيح أن خطورة الوضع في سيناء تثير القلق في مصر، إلا أن تلك الفوضى هناك يمكن أن تكون فرصة للقاهرة لكي ترسل قواتها العسكرية إلى هناك، وبشكل ما، فإن انطلاق سلسلة من الهجمات الإرهابية من سيناء على إسرائيل يمكن أن يصب فى النهاية في مصلحة مصر، لو نجحت في توصيل فكرة أن الوجود العسكري المصري القوي في سيناء هو الأمر الوحيد الذي يمكن أن يردع تلك التنظيمات الإرهابية. بمعنى آخر: كلما ازداد الوضع في سيناء سوءًا، صار موقف مصر أفضل من ناحية أخرى. ويرى الكتاب أن الوجود العسكري المصري وإنهاء قاعدة إبقاء سيناء منطقة منزوعة السلاح أكثر أهمية بالنسبة للقاهرة من القضاء على الجماعات والتنظيمات الإرهابية في شبه الجزيرة، وسيظل ذلك الخيار مطروحًا بالنسبة لمصر، طالما ظلت الفوضى فى سيناء بشكل ما تحت السيطرة، من دون أن تمتد لتهديد قناة السويس وأجزاء أخرى من مصر، الأمر الذي يمكن أن يهدد الاستقرار الأمني الداخلي في البلاد، الذي يعاني أصلًا

مـن ضربات شـديدة، ويتابـع: «لا ينفي هذا أنـه مـن الممكـن أن تندلع الحـرب المقبلة بين مصر وإسرائيل لو بـدا أن مصر غير قادرة أو غير راغبة في القضاء على الإرهاب فى سيناء، عندها من الممكن أن تتحرك إسرائيل لوضع حد لذلك الخطر الذي يهدد أمنها، كما فعلت فى اجتياحهـا لبعض المناطق التـي كانت تقع تحت سـيطرة السـلطة الفلسـطينية، فى الفترة بـين عامـي 2000 و2005 عندمـا عجزت السـلطة عن السـيطرة على انطـلاق هجمات من ميليشـيات مسـلحة فى تلك المناطق ضد إسرائيل.

ويواصـل: «خـسرت مـصر قطـاع غـزة لصالـح إسرائيـل فى حـرب عـام 1967، فتقبلـت مـصر هـذا الوضع، بل ربـما أرادت التنـازل عـن قطـاع غـزة الـذي لم يعـد يمثل بالنسـبة لهـا إلا كتلـة متزايـدة مـن الفقـراء والمهمّشـين، في الوقـت الـذي لم يكـن فيـه الرئيـس الأسـبق أنـور السـادات راغبًـا في تولي رعاية الفلسـطينيين. أمـا إسرائيل، فهي تفهـم جيـدًا أن هنـاك مناطق فى سـيناء تعاني مشـكلات أمنيـة وسياسـية واقتصادية، وأنه لو نجح جيش الدفـاع الإسرائيلي في احتلال سـيناء في أي لحظـة، فربـما تكـون بذلـك قد أسـدت خدمـة لمـصر بتخليصهـا مؤقتًـا من (عـش الدبابـير) الذي يسـمّى سـيناء، لكي تنجح مـصر ولو مؤقتًا في التركيز على العديد مـن الملفـات الشـائكة الداخليـة الأخـرى، ويضيف: «بل إنه من الممكن أن تستغل مصر احتلال إسرائيل لجزء من سيناء لإبقاء وجود عسـكري مكثف لقواتهـا في باقـي الأجزاء، والأهـم أنهـا ستسـتغل الفرصة لكـي يلتف باقي أفراد الشعب حول حكومتهم كما يحدث فى الأزمات الوطنية عادة(20).

ما كتبـه هذا وذاك يعبر بجـلاء عن عمق ومحوريـة سـيناء في التفكـير الإسـتراتيجي الإسرائيلي، وأن هذا التفكير لايقف عند حد ترقب الموقف في سـيناء ومتابعته، بل يتخطى ذلـك ليصـل إلى مرحلة أكثر خطـورة تتمثل في وضع سـيناريوهات لعودة سـيناء كساحة حرب مستقبلية.

الخاتمة

إزاء هـذا المنطـق الإسرائيـلي يتعـين على مصر –على الرغم مـن تعقيد الموقف الراهن خاصـة في ظـل تنامـي الحـرب الدائـرة في سـيناء بعـد مجـزرة كـرم القواديـس وإعلان تنظيـم أنصـار بيـت المقـدس ولاءه الكامـل لتنظيـم الدولة الإسـلامية ومبايعـة أبي عمر البغـدادي– أن تتوخـى الحذر بشـأن سـيناء سياسـيًا وإسـتراتيجيًا. وأول حذر ضروري مـن جانب مـصر ينبغـي أن يكـون في تجنب الحـرب مـع إسرائيـل بـأي ثمـن. وتجنـب الاختلاف مـع الولايات المتحـدة بأي ثمن، ولاسـيّما أن تحول شبه جزيرة سـيناء المصرية إلى موضـوع للبحث وإخضاعها لاقتراحات محددة من الجانبين الأمريكي والإسرائيلي إنما يشـكل اعتداء سياسـيًا على سـيادة مصر على هـذا الجـزء مـن الأرض المصريـة، يمكن أن ينذر باعتداء عسـكري مـن جانب إسرائيل، يسـتمد مبرراتـه غـير المشروعـة مـن وضـع تتخللـه عمليـات للمقاومة، وهـي مبررات من خلـق إسرائيل، ومـن صميم سياسـتها، ومن واقع أطماع إسرائيل التاريخية في سيناء.

إذ تسـعى إسرائيـل إلى أن يكـون لهـا دور يشـارك الـدور المـصري في سـيناء وفي

إن إسرائيل تعتمد على دور ضاغط تقوم به الولايات المتحدة لصالحها -أي لصالح إسرائيل- لمحاولة إجبار مصر على قبول دور لإسرائيل في سيناء. وبداية فإن المتوقع من الولايات المتحدة في هذا الصدد أن تتظاهر بأن الاستجابة لما تريده إسرائيل إنما ينبع من حرص الولايات المتحدة على تجنب نشوب حرب في المنطقة الفاصلة بين مصر وإسرائيل

شؤون سيناء، تستمده من التذرع بأن مصر بعد الثورة تتخلى عن سيطرتها على شبه الجزيرة. ومن المؤكد أن إسرائيل تريد من هذه السيادة المشتركة على سيناء أن تلعب دورًا سياسيًّا يعرقل أي جهود من جانب مصر لتعديل معاهدة واتفاقات كامب ديفيد. إن موقف إسرائيل المناوئ لمثل هذا التعديل الذي لا بد أن يتناول حجم القوات المصرية في سيناء قد اتضح في تصريحات عديدة لمسؤولين إسرائيليين منذ أن أصبح مطروحًا بعد الثورة إدخال هذه التعديلات كضرورة عملية لمواجهة تعقيدات الوضع في المنطقة الفاصلة بين مصروإسرائيل.

وكما هي العادة فإن إسرائيل تعتمد على دور ضاغط تقوم به الولايات المتحدة لصالحها -أي لصالح إسرائيل- لمحاولة إجبار مصر على قبول دور لإسرائيل في سيناء. وبداية فإن المتوقع من الولايات المتحدة في هذا الصدد أن تتظاهر بأن الاستجابة لما تريده إسرائيل إنما ينبع من حرص الولايات المتحدة على تجنب نشوب حرب في المنطقة الفاصلة بين مصر وإسرائيل. وهذا يعني بالدرجة الأولى إظهار خشية الولايات المتحدة من أن يؤدي استمرار الوضع الراهن في سيناء إلى حرب بين مصر وإسرائيل.

المصادر والمراجع

(1) الدكتور كمال حبيب/ بعد ثورات الربيع العربي... صعود القاعدة في مصر والعالم العربي، دورية آفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، العدد الثاني، فبراير 2014.

(2) يؤاف ليمور المعلق السياسي لصحيفة إسرائيل هايوم/ المفتاح في يد مصر، صحيفة إسرائيل هايوم، 7مارس 2010.

(3) العقيد الاحتياطي بالجيش الإسرائيلي يعقوب عميدرور، صحيفة إسرائيل هايوم، 7مارس 2010.

(4) يوني بن مناحيم/ سيناء قاعدة جديدة للإرهاب ضد مصر وإسرائيل، موقع إكسبرت الإسرائيلي لدراسات الشرق الأوسط.

(5) إيهود يعاري/ سيناء: جبهة جديدة، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، مطلع شهر يناير 2012.

(6) جلانت/ عودة الجيش المصري لسيناء تعيدنا لما قبل حرب67، صحيفة يديعوت أحرنوت، 7ديسمبر 2011.

(7) عاموس هرئيل المحرر الأمني لصحيفة هاآرتس، صحيفة هاآرتس، 29نوفمبر 2012.

(8) إفرايم إنبا/ الثورات العربية والأمن القومي الإسرائيلي، مركز بيغن-السادات للدراسات الإستراتيجية، إسرائيل، يوليو2012.

(9) سحر عزيز، أستاذة مساعدة في كلية المحاماة في جامعة "تكساس إيه أند إم" Texas A&M/ دور سيناء في الإطاحة بمرسي، مركز كارنيجي للسلام الدولي، 20 أغسطس 2013.

(10) الإذاعة العامة الإسرائيلية/ حوار مع المحلل العسكري الإسرائيلي روني دانيال، 1أغسطس 2013.

(11) يوسى ميلمان محلل الشؤون المخابراتية والإستراتيجية، صحيفة هاآرتس، 16يوليو 2013.

(12) رؤفين باز الباحث في الحركات الإسلامية بمركز هرتسيليا/ حوار مع صحيفة هاآرتس، 16يوليو 2013.

(13) تنظيم جهادي يزعم استهداف طائرة إسرائيلية لعناصره في سيناء رغم النفي الرسمي، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، 11أغسطس 2013.

(14) إسماعيل الإسكندراني/ الحرب في سيناء: مكافحة إرهاب أم تحوّلات إستراتيجية في التعاون

والعداء؟، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 23يناير 2014.

(15) الجيش الإسرائيلي يهدد باقتحام سيناء/ صحيفة المصريون، 3 فبراير 2014.

(16) مخطط إسرائيلي-إخواني لتوريط الجيش المصري في سيناء/ مجلة الأهرام العربي، 11فبراير 2014.

(17) هجوم طابا: استعراض قوة ضد الجيش المصري/ صحيفة معاريف، 16فبراير 2014.

(18) جابي سيبوني ورام بن باراك/ التنمية في سيناء بين التهديد ورد الفعل، معهد دراسات الأمن القومي في إسرائيل، ومركز سابان Saban لسياسات الشرق الأوسط التابع لمعهد بروكينجز Brookings، واشنطن، يناير2014.

(19) إيهود عيلام أستاذ التاريخ العسكري والدبلوماسي بجامعة تل أبيب/ أهمية سيناء كجبهة عسكرية لأي حرب مستقبلية بين مصر وإسرائيل، دورية ناتيف الإستراتيجية الإسرائيلية، 2002.

(20) the next war between israel and egypt) –. 2014– Eilam Ehud Publisher: Vallentine Mitchell.